

خلال مؤتمر ماكنير السنوي الثالث بالدوحة خبراء: قطر تنتج الطاقة النظيفة في إطار القانون الدولي

10-11-2009

الدوحة -

محمد الفاتح أحمد

خلصت أوراق العمل التي طرحت خلال مؤتمر ماكنير السنوي الثالث بالدوحة تحت عنوان : «نزاعات الطاقة .. كيفية تجنبها وطرق إدارتها»، خلصت إلى أن أسعار الغاز الطبيعي المسال يجب أن تنافس أسعار وأسواق النفط عبر أسس تجارية عادلة، مطالبين بضرورة إيجاد مرونة في مفاوضات مرنة لتجديد وتحديث العقود المبرمة لتتماشى مع طبيعة التغيرات الاقتصادية والمالية التي تطرأ في أشكال جماعية مؤثرة . كما تناول الاجتماع الدور المحوري الذي تلعبه دولة قطر في تزويد العالم بالغاز الطبيعي المسال المتميز بنظافته وسلامته، في سياق الإطار القانوني المنطبق على قطاع الطاقة

وقال البروفيسور خوار قرشي رئيس مكتب ماكنير للمحاماة في الدوحة إن دولة قطر تشكل أهمية متزايدة لتلبية احتياجات الطاقة لعدد من الدول المستهلكة في العالم من بينها أميركا الشمالية وأوروبا وقارة آسيا . وأثنى قرشي على الطريقة التي تنظم وتدار من خلالها عقود الطاقة في قطر، وقال إنها تتميز بكثير من المهنية في المجال، وهي تكاد تنطبق على جميع القطاعات الحيوية الأخرى مثل البناء والإنشاءات وبناء السفن ومشاريع البنية التحتية لإنتاج الطاقة بشقيها النفطي والغازي ومشتقاتها. وأكد البروفيسور خوار قرشي على أن الاختلاف في القضايا التنظيمية ودعاوى العقود المبرمة في قطاع الطاقة وشروط الحصول على تراخيص الاستكشاف وإنتاج النفط أو الغاز ونظم الضرائب وتأثير التعليمات الرسمية للدولة تشكل منحنى قد يقود في بعض الحالات إلى مشاكل مزمنة تقود إلى المحاكم المحلية أو مراكز التحكيم الدولية المختصة في شأن الطاقة . وقدم البروفيسور خوار القرشي - محام ملكي ورئيس مكتب ماك نير للمحاماة- لمحة عن أنواع الخلافات التي تحصل عادة في قطاع الطاقة، وأشار إلى آخر ما أعلن من الحالات التي عالجها مكتب ماك نير وشدد البروفيسور قرشي على الحاجة إلى نصوص عقود واضحة يتم التفاوض فيها بدقة، وألقى الضوء على المفاتيح الرئيسية للتوسط والإجراءات القانونية والتحكيم

.. مفتاح الحل

لاستثمار الصناعي

معاهدة ا

وأشار قرشي إلى أن الاستثمار الأجنبي عند وصوله إلى أي دولة يستطيع الحصول على الحماية القانونية الكاملة من خلال الاتفاقات المبرمة بين الدولة والجهات التي يعمل فيها، مستنداً في ذلك بإبرام معاهدة الاستثمار الصناعي التي تتبّع حالياً في المملكة المتحدة، قائلاً إنها نقطة وصل تحفظ حقوق الجهات المعنية في أي وقت أثناء فترة العقد . وكشف أن أول معاهدة استثمار أبرمت في هذا الشأن جرت قبل 50 عاماً بهدف مساعدة المستثمر لتوسيع قاعدة أنشطته لفترة طويلة وبالتالي ضمان حقوقه من خلال نفقات التكلفة لاسيما في قطاع الطاقة، منوهاً إلى أن بعض المشاريع قد تتطلب ميزانية إنشاء تفوق المليار دولار، يتم الحصول عليها عبر قروض أو بيوت تمويل دولية، وفي حال نشوب نزاع بين الطرفين ستكون الخسائر ضخمة. وأوضح من خلال نماذج قدمها خلال المؤتمر على أن قطاع الطاقة بات جاذباً للمستثمرين رغم الأموال الهائلة التي تصرف فيها، لكنه قال إنها مجدية وتدر مداخيل مالية مربحة بشكل كبير . واستدل بذلك على الاستثمار في قطاع الطاقة في دولة قطر والمملكة المتحدة . وقال خوار قرشي إن أهم ما يساعد مناخ الاستثمار في قطاع الطاقة للاستمرار هو ما إذا كان في الدولة المعنية قانون أو معاهدة استثمار تضمن حماية المستثمر . وتطرق إلى أن كثيراً من الشركات أخفقت في الحصول على هذه الخاصية، مما نشب عنه نزاعات وخلافات مستعصية خاصة بعض بلدان أميركا الجنوبية. وقال إن النزاع أحياناً قد يصل إلى درجات صعبة ربما قد يؤثّر على مستقبل بقية الاستثمارات الأخرى مستقبلاً في تلك الدول. وأوضح أنه حالياً ما يفوق الـ 200 قضية نزاع مطروحة أمام محاكم فض النزاعات الدولية في الوقت الراهن. وكشف قرشي أن دعاوى العقود غالباً ما تحدد كل أنواع الأنشطة التجارية التي تتعلق بالإنشاءات والبنى التحتية والخلافات التي ربما تنجم عن طريقة الإنشاء أو تسليم المشروع وما يتصل بقضايا التسعير وإبرام العقود . وأكد أن عقود الطاقة بين المستثمر والمنتج عادة ما تكون عقوداً طويلة الأجل تمتد من 15 إلى 30 عاماً، وذلك لإعطاء فرصة كافية للمستثمر في ضخ أموال كثيرة كما في قطاع الطاقة والغاز في قطر، منوهاً إلى أن معظم البلدان الأوروبية اتجهت الآن لتكون دولة قطر هي المورد الرئيسي للغاز المسال لها لضمان وصول المنتج، مشيراً إلى قدرة وتحكم قطر في إنتاج وتسويق ثروتها وامتلاكها لأسطول ناقلات ضخمة، وهو ما يجعل الدول المستوردة مطمئنة إلى قدرة الدولة في التوريد حتى وإن كان اختلاف الطرفين في قضايا التسعير فيما بعد . وقال إن المهم في المسألة هو ضرورة التأكد من أن جميع العقود المبرمة قد صيغت بشكل جيد يسمح بمرونة المراجعة في الأسعار حتى وإن كانت الفترة تمتد لأكثر من 20 سنة. ودعا قرشي إلى ضرورة مراجعة أسعار الطاقة الحالية، قائلاً إن النظرة الفلسفية التي تتنادي بعدم ربط أسعار الغاز المسال

بأسعار النفط هي نظرة غير واقعية وغير منطقية

خلافات مستحصية في عقود الطاقة

ولفت البروفسير خوار قرشي رئيس مكتب ماكنير للمحاماة في قطر إلى أن الخلافات التي شهدتها نزاعات الطاقة وصلت إلى 15 قضية، من بينها دعوى تم رفعها ضد حكومة الهند من قبل شركة BPA لإنتاج الكهرباء في إحدى المناطق الهندية بولاية مهاراشا، حيث إنه بعد ثلاث سنوات من العمل واستجلاب التوربينات المولدة للطاقة وإبرام عقود التأمين، قررت الحكومة الهندية إلغاء المشروع، بحجة أنه مكلف من حيث الإنتاج وأنه لن يكون له مردود مادي في تسويق كهرباء بأسعار عالية قد تسبب مشاكل وضغطاً على الحكومة . وقامت الشركة على إثرها برفع قضية دولية تطالب بتعويضات ضخمة جراء القرار

وفي هذا الخصوص، أوضح البروفسير خوار قرشي ضرورة أن تخضع شركات الطاقة العقود للخبراء والمحامين لديها لمناقشتها وتحليلها قبل إبرام العقد، مشيراً إلى أن غياب النظام القانوني في كثير من الأحيان عند توقيع العقود ينجم عنه صعوبات غير مرئية في المستقبل. وشدد على أن التفسير المناسب من قبل المختصين في الجانب القانوني للجهة المعنية كفيل بتجنب تعقيدات جمة. وقال إن تطبيق اتفاق الاستكشاف للنفط أو الغاز من الضرورة بمكان لضمان حقوق الاستثمار فيما بعد

* رئيس مكتب ماكنير للمحاماة بالدوحة
قانون المرافعات المدنية والتجارية القطري مشجع للاستثمار

قال خوار قرشي رئيس مكتب ماكنير للمحاماة بالدوحة إن قانون المرافعات المدنية والتجارية في دولة قطر جيد ومشجع لمناخ الاستثمار، حيث إنه يحظى بتحديث مستمر يتوافق مع المستجدات في كافة المجالات، وهو ما يجعل المستثمر واثقاً من ضمان حقوقه وواجباته في كل الأوقات. ونادي بعدم التسرع في إبرام العقود، قائلاً إنه يجب اختيار الشكل القانوني المناسب في هيكلية العقود وأكد أن أفضل الطرق لفض النزاعات في قضايا الطاقة هي ما يعرف بالوساطة الودية بدلاً من الدخول إلى أروقة المحاكم المحلية أو الدولية. وشدد على أن دخول طرف ثالث ضروري في هذه الحالة للمحافظة على الأسرار والمساعدة في إنهاء الخلافات

وأكد البروفسير خوار قرشي أن النزاعات التي تلجأ إلى التحكيم الدولي صعبة ومكلفة نظراً لدخول عدد من العناصر المركبة والمعقدة التي تقود إلى إطالة الحلول في القضايا المطروحة

* 90% من إيرادات نيجيريا تعتمد على الطاقة

تطرق بايو أوجو، النائب العام السابق في نيجيريا ، وعضو اللجنة القانونية للأمم المتحدة، الذي تطرق إلى التشريعات المتعلقة بقطاع الطاقة في بلاده ، وآخر أهم الخلافات في مجال الطاقة، في الورقة التي قدمها بعنوان : «أحدث التطورات في مجال قانون الطاقة والغاز المسال في نيجيريا» إلى أن 90% من إيرادات الحكومة السنوية تأتي وحدها من قطاع الطاقة في نيجيريا. واستدل خلال سرده لأهمية الجوانب القانونية عند إبرام العقود في قطاع الطاقة إلى نماذج خلافات بين شركات أجنبية وحكومة نيجيريا، مشيراً إلى النزاع الذي نشب بين شركة النفط الوطن بية الكورية KNOC والحكومة الفدرالية النيجيرية، حيث عمدت الحكومة إلى المطالبة بفوائد مالية إضافية مما نشب عنه خلاف قانوني أدى إلى استحواذ الحكومة على مصافي تابعة للشركة، وقامت على إثره الشركة الكورية برفع دعوى إلى المحاكم الوطنية خلصت في نهايتها إلى إعادة ال مصافي إلى شركة النفط الكورية

وأشار أوجو إلى خلاف آخر نشب بين الحكومة الفدرالية في نيجيريا وشركة SAPETRO، عندما طلبت الحكومة امتلاك 50% من الشركة لوجود ثغرة قانونية، وعند اللجوء إلى المحكمة فصلت المحكمة بأحقية الحكومة في امتلاك نصف الشركة الأجنبية، وقال إن مصاعب التعاقد في قطاع النفط والغاز في نيجيريا قد تنطبق على بعض البلدان الأخرى ، وأشار إلى أن وجود 15 قانوناً في قطاع الطاقة قد أدخلت تعقيدات على بعض المسائل، الأمر الذي شجع بعض الأطراف السياسية في البلاد إلى ضرورة توحيد القوانين في إطار واحد ، كما أوصى به ص ندوق النقد الدولي .

وقال إن بعض شركات النفط قد أنفقت بالفعل أكثر من 10 مليارات دولار في حقل بري واحد تم بعدها نزاع بالغاء المشروع، فيما وقعت مصادمات في بعض الأقاليم التي تطالب بتخصيص حصة ضخمة من إيرادات النفط للمساعدة في التنمية في تلك المناطق المتخلفة تنموياً، وقال إنه بالفعل أجاز بأن يذهب ما مجموعه 10% إلى فائدة تلك المناطق، فضلاً عن نصيب إضافي آخر من إجمالي 13% توزعها الحكومة على جميع المناطق الأخرى

* تسعير الغاز المسال المتدني قد يثير نزاعات مستقبلية

تحدث الأستاذ جون مارشال -وهو محام ملكي في مكتب ماكنير للمحاماة- عن موضوع خلافات الطاقة في أميركا الشمالية والجنوبية، منوهاً إلى ضرورة مراجعة المسألة المعقدة ذات الصلة بتسعير الغاز الطبيعي المسال والخلافات الناشئة عن عقود الغاز الطبيعي المسال

وقال مارشال الذي انضم حديثاً للعمل في مكاتب ماكنير للمحاماة في الدوحة، خلال ورقة مطولة قدمها في المؤتمر بعنوان: «نزاعات أسعار الغاز الطبيعي المسال والغاز»، إن التسعيرة المتدنية للغاز الطبيعي المسال في أميركا الشمالية قد تثير مستقبلاً بعض النزاعات. وأشار إلى أن محاولة تسعير المقدم المكعب من الغاز بنحو ثلاث سنوات فقط في عام 1973، كان أمراً مخيباً للأمل. ولفت إلى عدد من الصعوبات التي واجهت شركات كندية وإسبانية مع شركات أميركية بشأن عقود الغاز المبرمة، حيث إن تلك الشركات عمدت إلى توجيه كميات الغاز إلى أسواق نائية في أوروبا بسبب فرق الأسعار رغم الإخلال بالتعاقد بالكميات المحددة، مما تسبب في خلافات طويلة. وقال إن تحديد أسعار الغاز بصورة ثابتة مجحف لأن الشركات تنفق أموالاً طائلة، وبالتالي أن يظل السعر ثابتاً أو يخضع لمؤشر سعري محلي أمر بالغ التعقيد. وشدد مارشال على أنه يجب أن يتغير السعر وفقاً لمعطيات سوقية محددة

وكشف أن أسعار الغاز المسال، مقارنة بأسعار النفط هي بنسبة 1 إلى 6%، قائلاً إن سعر برميل النفط يباع اليوم بأكثر من 80 دولاراً، فيما تباع الوحدة الحرارية للغاز بما يوازي أربعة دولارات فقط. وشدد المحامي جون مارشال على أنه يجب إعادة التفاوض والتحكيم فيما يختص بأسعار الغاز، منوهاً إلى أن صفة «الدولة المفضلة» يجب أن تكون ضمن شروط التعاقد والتفاوض. وقال المحامي مارشال إن أسعار الغاز المسال في قارة آسيا هي الأعلى من نوعها، لأنها مرتبطة بأسعار النفط، مشيراً في هذا الصدد إلى أن الدول المستهلكة مثل اليابان لا تمتلك خيارات بديلة، غير أنه في الولايات المتحدة وبعض البلدان الأوروبية توجد خيارات أخرى مثل النفط، مما ينجم عنه تقييم أسعار الغاز المسال بصورة غير عادلة. وقال إن الاستهلاك السنوي من الطاقة في الولايات المتحدة من النفط يصل إلى 37%، فيما يصل حجم استهلاك الغاز الطبيعي المسال إلى 24% والطاقة النووية بنسبة 8%، فيما يصل حجم استهلاك الغاز 27% و4% للطاقة الشمسية

وقد اجتمع ما يزيد على 100 خبير في قطاع الطاقة يمثلون أكثر من 15 دولة مختلفة من كافة أنحاء العالم، بما فيها دولة قطر ودول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، وذلك لمناقشة التعقيدات الناشئة عن النزاعات في قطاع الطاقة.